

قانون حق التأليف (*)

المادة الأولى - لكل نوع من النتائج الفكرية والقلمية حق لصاحبها يسمى «حق التأليف» .

المادة الثانية - النتائج الفكرية والقلمية هي جميع انواع الكتب والمؤلفات والرسوم والألواح والخطوط والمحككات والمباكل والخطوط والخرائط والمسطحات والمجسمات المهارية والجغرافية والطوبوغرافية وكل المسطحات والمجسمات الفنية والترانيم والتواقيع (نوطه) الموسيقية .

المادة الثالثة - ان حق التأليف يتضمن طبع ونشر هذه الآثار والأخبار بها وترجمتها لسان آخر أو افراخها لرواية تمثيلية ويشمل الدروس والمواعظ والخطب والمسارح التي تقى لاجل التعليم والتربية أو الفكاهة . أما الخطب التي تقى في مجلس المبعوثان والاعيان والمحاكم والاجتماعات الصومية فلكل انسان ان يضبطها وينشرها . وانما جمع خطب خطيب او دروس استاذ وتدونها وطبعها هو حق من حقوق صاحبها .

المادة الرابعة - المقالات والرسوم التي تنشر في الجرائد اليومية والموقرة اذا كانت مقيدة بعبارة مثل «حقها محفوظ» «ونشرها وترجمتها ممنوع لغير صاحبها» فحقها محفوظ .

ولكن المقالات والرسوم والاخبار اليومية غير المقيدة بمثل هذا القيد لا يعتبر فيها حق التأليف على شرط ان يبين مأخذها .

المادة الخامسة - لا يجوز استعمال اسماء الجرائد والمجموعات والرسائل والكتب الموجودة من قبل أحد وانما لكل انسان ان يضع لمؤلفاته اسماء وعنوانات عمومية .

(*) نشره جريدة الحضارة ثم طبعه على حدة

المادة السادسة — ان حق التأليف عائد المؤلف في حياته اما بعد وفاته فهو عائدا اولاداً ولا اولاداً وازواجه لمدة ثلاثين سنة من تأريخ وفاته . ثانياً لا بائناً واهله . ثالثاً لا حفاده بالتساوي . وعليه لا يجوز طبع ونشر هذه المؤلفات أو ترجمتها لسان آخر في هذه المدة من قبل احد غير مؤلفها أو ورثته .

المادة السابعة — ان حق التأليف في الألواح والخطوط والقوش والرسوم والاشكال والخرائط وجميع المسطحات والمجسمات المعمارية والجغرافية والطوبوغرافية بعد الوفاة هو ثمانى عشرة سنة اما حق التأليف في الترانيم والتواقيع الموسيقية فهو كالكتب والمؤلفات (ثلاثون سنة) .

المادة الثامنة — ليس في القوانين والنظامات والاورار والتعليمات الرسمية والاعلانات التجارية والصناعية حق للتأليف ولكن للذين يلقون عليها ويشرحونها حق محفوظ في هذه التعاليق والشروح .

المادة التاسعة — ان مدة حق التأليف للأثار التي لم تنشر في حياة المخرج تبقى اعتباراً من تأريخ نشرها .

المادة العاشرة — لا يجوز تمثيل رواية مشورة أو منظومة أو تمثيل قسم منها من غير اذن المؤلف ولا يتضمن حق طبع هذه الاثار ونشرها حق تمثيلها .

المادة الحادية عشرة — ان تمثيل الروايات المشورة والمنظومة في المسامرات التي ترقبها المكاتب والجمعيات الخصوصية لا يقصد الانتفاع غير تابعة لحق التأليف .
المادة الثانية عشرة — يجوز اخذ بعض القطع من أي اثر كان ضرورة اولفائدة من الآثار الادبية والعلمية والكتب المخصوصة بالمدارس وفي الانتقادات على شرط ان يذكر اسم المؤلف .

المادة الثالثة عشرة — لا تنشر المكاتب الا برخصة من صاحب تلك الاثار اذا كان حياً أو من عائلته اذا كان متوفى .

المادة الرابعة عشرة — يمكن ترجمة اثر من الآثار من قبل واحد أو اكثر ضمن أحكام هذا القانون وحق كل مترجم من ترجمته كحق التأليف اعتباراً من وفاة المترجم .

المادة الخامسة عشرة — ان حق التألیف في الآثار التي تنشرها الدوائر الرسمية والجمعيات المعروفة لدى الحكومة بصورة رسمية عائد لتلك الدوائر والجمعيات .

المادة السادسة عشرة — اذا ألف او ترجم اثر من قبل اشخاص متعددين من غير مقاوله حق التألیف او الترجمة عائد اليهم كافة على التساوي واذا توفي احد الشركاء فتح استغادته من الاقسام التي نشرت لتاريخ وفاته والمسودات التي اعدت لتنشر ينقل لورثته وتعتبر مدة الثلاثين سنة في حق التألیف ومدة الخمس عشرة سنة في حق الترجمة اعتبارا من وفاة آخر شريك في التحرير واذا كان يوجد مقاوله مخصوصة بين الشركاء فيجري حكم المقاوله تماما واذا حدث خلاف ما يرجع الى المحكمة

المادة السابعة عشرة — اذا لم يبق لاثر صاحب ما كان توفي مؤلفه بلا وارث او انقطعت الوراثة او حدثت اسباب اخرى فكل انسان له الحق بطبع ذلك الأثر وزججه .

المادة الثامنة عشرة — يمكن لكل أحد ان يطبع الآثار المطبوعة قبلا والتي لا صاحب لها وقتا المادة السابقة واما الذين يودون طبع اثر لم يطبع حتى الآن فيعطى لهم بناء على استدعائهم امتياز من قبل نظارة المعارف لمدة عشر سنوات الى خمس عشرة سنة وحينئذ لا يجوز لتغير صاحب الامتياز أو ورثته طبع هذا الاثر في ظرف هذه المدة وانما اذا لم يباشر طبع الاثر في مدة سنة أو عطل سنة بعد مباشرة طبعه فيعد الامتياز كأن لم يكن .

المادة التاسعة عشرة — اذا توفيت بعد وفاة المؤلف نسخ اثر من الآثار المتبرة التي يرجي منها فائدة للعموم ولم يتيسر طبعه لسبب من الاسباب كفقروثة المؤلف أو اهماله أو عدم اتقانهم فنظارة المعارف تستكمل اسباب طبع هذا الاثر مع مراعاة حقوق الوراثة .

المادة العشرون — على مؤلفي الآثار ان يعطوا ثلاث نسخ مطبوعة من اثرهم لنظارة المعارف في الآستانة ول مديرية المعارف في الخارج ويقيده ويُسجله ليحفظوا

بذلك حق تأليفهم اما الآثار التي ليس لها الصورة واحدة كالانوار والنمايل والتعليق (المدييات) فهي مستثناة من هذه المعاملة .

المادة الحادية والعشرون — يقيّد في الدفتر المخصوص الذي ينظم في نظارة المعارف ومديرياتها حق التأليف ماهية المؤلف واسم الآر وموضوعه وتاريخه ومحل طبعة وعدد صحائفه ويوضع له رقم بالترتيب وبعدها يوقع عليه من صاحب الآر او وكيله الرسمي .

المادة الثانية والعشرون — يؤخذ في دوائر محاسبات المعارف ربع ليرة ضمانية فقط خرجا للقيّد والتسجيل ويعطى بمقابلته من قبل نظارة المعارف او مديرياتها علم وخبر يعتبر بمقام سند للتصرف يكون معمولاً به الى ان يثبت عكسه بالمحاكمة .

المادة الثالثة والعشرون — تجري معاملة قيد المطبوعات الموقفة في كل آخر سنة عند اداة النسخ التي نشرت وتسجيلها .

المادة الرابعة والعشرون — لا تسم دعوى حق التأليف في الوثائق غير المسجلة الى حين تسجيلها . تعلن في آخر السنة الآثار التي قيدت وسجلت في ظرف السنة واسماء مؤلفيها رسمياً بواسطة الجرائد .

المادة الخامسة والعشرون — لصاحب الآر او المترجم او صاحب الامتياز او ورثتهم ان يبيعوا او يتركوا في ظرف المدة النظامية حق التأليف او الامتياز تماماً او موقفاً او بتعيين عدد النسخ لآخر بموجب مقابلة بمقابل بدل او بلا بدل ويكون المشتري او الآخذ حينئذ قائماً مقام اصحابها ضمن شروطها حتى انه اذا توفي قبل كمال المدة تمد ورثته متصرفاً في المدة الباقية .

المادة السادسة والعشرون — يجب تسجيل مقابلة البيم او الدرك في نظارة المعارف في الامتانة وفي مديرياتها في الخارج ويؤخذ نصف ليرة ضمانية خرج قيدية ولدى ابراز المقاولات التي لم قيد على هذه الصورة الى المحاكم يؤخذ ثلاثة اضعاف المخرج المذكور جزاء ويرسل الى صندوق المعارف .

المادة السابعة والعشرون — المحررون واصحاب الصناعة الذين يشتغلون لاسم غيرهم يعتبرون بائعين حتى تأليفهم اذا لم يوجد مقابلة خصومية .

المادة الثامنة والعشرون — ليس للطابع ان يحدد نصيرا ما في الار بدون اذن المحرر واذا اجري ذلك منح نشر الاثر بواسطة المحكمة وتعلن صورة الاعلام بالجرائد وليس للطابع ان يسترد الاجرة التي اعطاها للمحرر .

المادة التاسعة والعشرون — ان طبع كتاب وتمثله في المدة المحقوقة من غير اذن صاحبه يعد تقليدا وكذلك تمثيل رواية مشورة أو منظومة في المدة المحقوقة من غير رخصة اصحابها وطبع التواقيع (نوطه) الموسيقية أو استنساخ الخرائط والالواح والرسوم وأنواع الخطوط بالهوطوغراف او بوسائط اخرى واعمال قوالب للأثار القلبية والموسيقية بالوسائط الصناعية واعمال الراح طا (بلاكات) هو بمحكم التقليد يجازى المقلدون توفيقا للمادة الثانية والثلاثين .

المادة الثلاثون — ان نسبة الأثار في التأليف والفنون النفسية لغير اصحابها يعد انتهاكا وكذلك من قدم وأخر عبارات كتاب او اناشيد موسيقية او حرف طرز اقادتها كله بصورة يهيم منها الاصل واستدها لنفسه يعد بمحكم المتحمل .

المادة الحادية والثلاثون — التقييدات والشروح والحواشي لا تعد انتهاكا وكذلك اذا نقل المؤلف بعض جمل وقترات من اثر آخر لاثره ونوهه بان اخذ من محل آخر لا يكون متحلا .

المادة الثانية والثلاثون — من طبع الأثار التي لها حق التأليف بدون رخصة من اصحابها او توسط بطبعها او مثل رواية مشورة أو منظومة يفرم بخمسة وعشرين ليرة عثمانية الى مئة ليرة جزاء تقديا ويحبس من أسبوع الى شهرين وتضبط منه الأثار التي طبعا وتطلى الى اصحابها وكذلك من طبع مثل هذه الأثار في الخارج ومن ادخلها الى المالك العمانية يفرم بخمسة وعشرين ليرة عثمانية الى مئة ليرة جزاء تقديا والذين يبيعون هذه المطبوعات وهم عارفون بها او يعرضونها للبيع يفرمون بخمسة ابرات عثمانية الى خمس وعشرين ليرة جزاء تقديا .

المادة الثالثة والثلاثون — اذا اقيمت دعوى الضرر والخسارة من قبل صاحب الاثر المتضرر يعطى بحقها قرار من المحكمة نفسها مع اساس الدعوى .

المادة الرابعة والثلاثون — يعامل الطابعون الذين يطبعون كتابا زيادة عن

المقالة التي عقدها مع المؤلف معاملة الذين خالفوا الأمانة وتضبط النسخ الزائدة التي طبغوها ويؤخذ منهم بدل ما باعوه منها ويعطى كل ذلك لصاحب الأثر .

المادة الخامسة والثلاثون - تطبق أحكام المادة الثانية والثلاثين التي بحق المؤلفين بحق المتعلمين أيضا .

المادة السادسة والثلاثون - لأصحاب الأثر المشترك ان يراجعوا المحكمة على الأفراد ويطلبوا الضرر والخسارة التي لحقتهم بسبب التجاوز على حقوقهم التصرفية من قبل الغير .

المادة السابعة والثلاثون - لا يجوز قلدائين حيز آثار المؤلف التي لم تطبع وإذا صدر حكم في بيع الآثار والمؤلفات التي حيز عليها يعني كثيرا بمرضاها لبيع ووقاية أصعبها من القلد .

المادة الثامنة والثلاثون - النظام المتعلق بطبع الكتب والمؤرخ في ٨ رجب سنة ٢٨٩ و ٣٠ آب سنة ٢٨٨ مفسوخ بهذا القانون مع الفقرات المذبذبة عليه .

المادة التاسعة والثلاثون - ان الذين طبغوا أثرا قبل نشر هذا القانون بدون ان يحصلوا على رضى صاحبه أو ورثته عليهم مراجعة صاحبه أو ورثته واستحصال رضائهم وإذا استروا على بيع الآثار المقلدة من غير رضى أصحابها يجوزون بمقتضى هذا القانون .

المادة الأربعون - ان تنفيذ الأحكام القانونية على الجرائم المبينة بهذا القانون متوقفة على شكاية شخصية .

المادة الحادية والأربعون - ان حق التأليف في الآثار التي نشرت بلا امضاء أو بامضاء مستعار واجبة الى ناشرها الى ان يظهر محررها نفسه

المادة الثانية والأربعون - ناظر المعارف والمدلية مأموران باجراء هذا القانون .

في ١٠ جمادى الأولى سنة ١٣٢٨

وفي ٦ مارس سنة ١٣٢٦